موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح (خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين) (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

عبدالله سليمان المغني
الأستاذ المساعد بكلية الآداب
جامعة الشارقة

الملخص

ستتناول هذه الدراسة موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح (خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين) تلك الفترة التي كانت فيها القوى الاستعمارية تتصارع للحصول على نفوذ استعماري تجاري في منطقة الخليج، فاستخدمت خلال تلك الفترة كل من الدولة العثمانية وبريطانيا كل الوسائل والطرق الدبلوماسية والعسكرية والقانونية لتأكيد شرعيتها على المنطقة وسحب البساط من منافسيها. فبعد استيلاء الدولة العثمانية على مناطق عديدة من الجزيرة العربية كبغداد والبصرة، أصبحت على اتصال مباشر بمنطقة الخليج العربي وإمارات الساحل، وبالتالي وجدت نفسها لديها رغبة في إكمال توسعها ومد نفوذها. وفي المقابل نجد أن بريطانيا عملت جاهدة وبكل ما أوتيت من قوة وأساليب على قطع العرى بين منطقة الإمارات والخليج وبين محيطه الدولي، كي لا يكون ذلك منفذا لأي مطمع دولي أو منطقة استقطاب لكل ما يتناقض مع سياستها في المنطقة التي تبسط نفوذها عليها.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد (٣٤) يناير ٢٠٢١، الجزء الأول.

هذه الدراسة ستسلط الضوء على دوافع هذا التنافس الاستعماري، مروراً بالأساليب والوسائل التي تم اتباعها لفرض السيطرة على إمارات الساحل والتي من بينها وأكثرها مكراً ودهاءً المعاهدات والاتفاقيات البريطانية، وتلون سياسة بريطانيا حسب الزمان والمكان إضافة إلى الظلم المجحف في الاتفاقيات البريطانية مع حكام الإمارات. وانتهاءً بالنتائج المترتبة على هذا التنافس والصراع والتي خلصت إلى تمكن بريطانيا من تحجيم دور الدولة العثمانية في المنطقة.

الكلمات الدالة: **بريطانيا، النفوذ العثماني، إمارات الساحل المتصالح**

Britain’s attitude toward the Ottoman power in the trucial states (during the second half of the nineteenth century to the beginning of the twentieth century)

Abstract

This study deals with Britain's position on the Ottoman influence in the Trucial Coast principalities (during the second half of the nineteenth century until the beginning of the twentieth century) that period in which the colonial powers were struggling to obtain commercial colonial influence upon the Gulf region. Both the Ottoman Empire and Britain used during that period all of their diplomatic, military and legal means and methods to assert their legitimacy over the region and to pull the rug from its competitors. After the Ottoman Empire seized many areas of the Arabian Peninsula, such as Baghdad and Basra, it became in direct contact with the Arabian Gulf region and the Emirates of the coast. Thus it found itself having a desire to complete its expansion and extend its influence. On the other hand, we obviously notice that Britain has worked hard and with all its power and methods to cut all the ties between the Emirates and the Gulf region, and its international surroundings, in order not to be a target of any international greed or a region of polarization, for everything that contradicts its policy in the region over which it extends its influence.

This study will shed light on the motives of this colonial rivalry, passing through the methods and means that were used to impose

control over the Coast principalities, among which are the most insidious and insidious of British treaties and agreements, which concluded that the Ottoman state exploited the religious bond to control the Other countries, and the coloration of British policy according to time and place, in addition to the unfair injustice in British agreements with the rulers of the Emirates. Ending with the consequences of this competition and conflict, which ended with Britain being able to limit the role of the Ottoman Empire in the region.

Key words: Britain, Ottoman influence, the Trucial Coast principalities

مقدمة:

كانت ولا زالت إمارات الساحل ذات أهمية قصوى للعديد من القوى، ومطمعاً لها لا سيما بسبب أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، فنجد الدولة العثمانية كانت تحاول جاهدة لتعزيز تواجدها (وإن كان اسمياً) من منطلق الدوافع الدينية التي أقحمتها في علاقاتها مع شيوخ الإمارات، وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تسعى جاهدة لإحكام سيطرتها وقبضتها على المنطقة لمنع تواجد أي قوة غيرها، من خلال فرض حمايتها عليها.

هذه الدراسة تتناول موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، والذي تطور بعد ذلك ليصبح تنافساً وصراعاً بين الطرفين (البريطاني – العثماني)، وهذه الفترة التي تتناولها الدراسة (من منتصف القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين) تعد مرحلة تاريخية بالغة الأهمية، حيث أنها شهدت التشكيل السياسي لإمارات الساحل. ومن هنا تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة صور الصراع العثماني البريطاني والإجابة على تساؤلات ذات أهمية، ما أسباب هذا الصراع وما الأحداث التي مرت بها الدولة خلال تلك الفترة ؟ وما النتائج التي تمخض عنها هذا الصراع ؟

وانتهت الدراسة بخاتمة احتوت على أبرز ما توصلنا إليه من نتائج، ليعقبها بعض الملاحق إضافة للمصادر والمراجع.

دوافع الصراع العثماني البريطاني:

أولت القوى المجاورة وغير المجاورة منطقة الخليج العربي عامة وإمارات الساحل خاصة اهتماماً بالغاً منذ القرن السابع عشر، وذلك لدوافع تاريخية وسياسية واقتصادية، وهي عوامل متفاعلة ومتلازمة ومتساوية الأهمية في كل الأوقات بالنسبة للاستراتيجية الاستعمارية وبخاصة البريطانية، فقد أصبحت هذه الدوافع أو المصالح، ذات اعتبارات كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إذ كانت منطقة الخليج العربي أسواقاً مهمة للتجارة الدولية لا سيما البريطانية، كما يتمتع الخليج العربي إضافة إلى إمارات الساحل المتصالح بأهمية الموقع بالنسبة للطرق التجارية التي تربط بريطانيا بالمستعمرات، ونعني هنا الهند بالتحديد، والتي تعد أغنى المستعمرات البريطانية.[١]

من هنا، يمكننا سبر أغوار هذا التنافس البريطاني العثماني للهيمنة على إمارات الساحل المتصالح في الفترة (١٨٥٠ – ١٩٠٠)، هذا الفترة التي شهدت تنافس الدولتين الكبيرتين للسيطرة على الخليج العربي وإماراته الصغيرة بمساحتها، العظيمة بإرادتها، بريطانيا بحكم مصالحها التجارية والاستعمارية، واتفاقياتها المقيدة للمنطقة، والدولة العثمانية بحكم صلاتها التاريخية والدينية، باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية[٢] وفيما يلي سأتناول دوافع الصراع بين القوتين.

١ – الدوافع التاريخية:

إن قيام الخلافة العثمانية في أعقاب انهيار الخلافة العباسية وتشتت حواضرها قد أعاد للمسلمين وحدتهم ولمّ شملهم، وشدّ من أزرهم ورفع راية الإسلام عالياً، وعملت الخلافة العثمانية على نشر مبادئ الحق و العدل

بنشرها الدعوة الإسلامية، وتحقق نوع من الازدهار الاقتصادي و النهضة العثمانية، مؤكدة بعدم وجود أطماع عثمانية ببلدان الخليج العربي طيلة عهود الحكم العثماني، وأن الأساطيل العثمانية مهمتها التصدي للأطماع الأوروبية. كما اعتبرت الدولة العثمانية إمارات الساحل جزءاً من نجد، والأخيرة جزءاً من الإمبراطورية العثمانية كالحجاز و اليمن وعسير. ونستدل على ذلك عندما قام كيمبال[٣] **Kemball** بإرسال رسالة مع تعليقه عليها إلى كل من السفير البريطاني في القسطنطينية و إلى حاكم الهند، وقد أكد في رسالته أن الأمير السعودي تابع للدولة العثمانية و أن شرق الجزيرة العربية تابعة له.[٤]

يمكن أن نضيف أيضاً بأن التوجه العثماني نحو الجزيرة العربية والخليج العربي على يد محمد علي باشا[٥] ليس لإعادة السيطرة العثمانية على المدن المقدسة في الحجاز والموانئ الهامة على سواحل الخليج فقط، بل لبناء إمبراطورية إسلامية، وكانت بلدان الخليج ضمن قائمة البلدان التي تنوي أن تؤسس عليها الدولة العثمانية تلك الإمبراطورية[٦]

أيضاً عندما امتد نفوذ آل سعود إلى الحجاز أوائل القرن التاسع عشر، ازداد قلق الدولة العثمانية خاصة وأن السلطان العثماني يتخذ لنفسه لقب خليفة المسلمين وحامي الحرمين الشريفين[٧]. في المقابل، تعتبر بريطانيا من أسبق الدول الاستعمارية الأوروبية التي تطلعت نحو العالم العربي لمنطقة هامة للنفوذ البريطاني السياسي و العسكري و الاقتصادي، و كانت تعرف بريطانيا العظمى أو بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، فامتد نفوذها إلى ما وراء البحار وأصبح الأسطول الإنجليزي سيد البحار لفترة طويلة من الزمن لتحقيق الدفاع عن الجزر البريطانية في أوروبا و للحفاظ على مستعمراتها و تأمين ارتباطها بالجزر البريطانية و بذلك كان لها نفوذ على الإمبراطورية مترامية الأطراف[٨].

٢ – الدوافع الاستراتيجية:

لقد وقعت أحداث كثيرة منذ النصف الأول من القرن السادس عشر

ودارت في الخليج العربي أو حوله، كان لها أثر كبير في جذب الدولة العثمانية إلى هذه المنطقة الحيوية من العالم، فقد كان العثمانيون طوال القرن الخامس عشر يتوسعون باتجاه أوربا الوسطى والشرقية، ففي عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢– ١٥٢٠) [٩] حدث انقلاب في استراتيجية الدولة العثمانية. إذ توقف زحفها على حساب الغرب الأوربي واتجهت نحو الوطن العربي، فبعد سيطرة العثمانيين على مصر وإسقاط دولة المماليك فيها، أصبحت السويس قاعدة بحرية مهمة للتوسع في البحر الأحمر. كما أصبحت البصرة القاعدة العثمانية الثانية للتوسع في الخليج العربي وقامت القطيف بدور مماثل آنذاك في الصراع العثماني– البرتغالي.

يتمتع الخليج العربي بموقع استراتيجي بين القارات القديمة الثلاثة (آسيا، أوروبا، و أفريقيا)، كما أنه نقطة التقاء الدول الاستعمارية المتنافسة، مما جعل منه ميداناً لصراع طويل، و أيضا يتميز إضافة لذلك بمياه دافئة و شواطئ تصلح لملاجئ للسفن التجارية و الحربية[١٠] .

إن الدوافع الاستراتيجية بالنسبة للدولة العثمانية تتمثل بامتلاكها للأسلحة و القوة التي لم يسبق لها مثيل من قبل، جعلها تقرر إخضاع المناطق النائية من الإمبراطورية مع التركيز على المناطق الساحلية، و بخاصة مناطق شرق جزيرة العرب. أيضاً رغبة الدولة العثمانية في وقف تسلل النفوذ البريطاني من منطقة الخليج العربي، و ذلك بعد أن رأى السلطان العثماني اهتمام الدول الأوروبية بالشرق على إثر فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ م، كما كانت للسلطان العثماني رغبة قوية في إخضاع القبائل على حدود بلاده، فضلاً عن هذا، كان يعتبر نفسه وارثاً للخلافة الإسلامية وكان هذا بالنسبة له مسوغاً شرعياً لتنصيب نفسه ملكاً على شبه الجزيرة العربية وإحكام الطوق عليها وبالتالي منع التدخل الأجنبي في شؤونها[١١].

لقد اتسمت سياسة الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع

عشر ومطلع القرن العشرين بمحاولاتها الجادة لاستعادة نفوذها الاسمي على السواحل الشرقية للجزيرة العربية، وقد ارتبطت تلك السياسة بمحاولة تقوية النفوذ العثماني الإداري والسياسي والعسكري في المنطقة، ونستدل هنا على هذه المحاولة من خلال قيام الدولة العثمانية بتعيين ولاة ذوي كفاءة في المنطقة ومنحهم صلاحيات عالية، بحيث يكونون مسؤولين مسؤولية كاملة عن شؤون الخليج العربي، كما قامت باتخاذ البصرة قاعدة عسكرية وسياسية لنشاطها الموجه لمنطقة الخليج العربي .[١٢]

أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت لها أسبابها الخاصة بها لتثبيت أقدامها في إمارات الساحل، فإذا كان تأسيس شركة الهند الشرقية[١٣] قد شكل بداية اهتمامات بريطانيا بالتجارة الشرقية، فإن حملة نابليون بونابرت (**Napoleon Bonaparte)**[١٤]على مصر ١٧٩٨ و محاولته مد نفوذه إلى بلاد الخليج العربي كانتا حافزين لصياغة السياسة الإمبريالية البريطانية الطامحة بالسيطرة على الجزيرة العربية بأطرافها لتأمين مصالحها التجارية ثم الاستراتيجية والسياسية في المنطقة[١٥].

يضاف إلى ذلك أن أهمية إمارات الساحل من الناحية الاستراتيجية تكمن في التوازن الإقليمي، بمعنى إذا ما قارنا طول ساحل الإمارات بمساحتها الكلية، نجد أن كل كيلومتر طولي يقابله نحو ١٠٠ كم٢ من اليابسة، وبذلك يتحقق التوازن بين طول الساحل والمساحة الكلية للإمارات، مما ييسر لبريطانيا حماية أجزائها بسهولة أكبر في حساباتها المستقبلية[١٦].

أيضاً من الدوافع الاستراتيجية للسيطرة على الخليج العربي، هي وجود عدة محاولات من قوى أخرى كفرنسا وروسيا للدخول للمنطقة وبالتالي وجود منافسين جدد بالنسبة لبريطانيا[١٧].

آخر دافع استراتيجي يمكن أن ندرجه هو أنه لا يخفى على أحد أن إمارات الساحل تحظى بمحددات جيوبوليتيكية[١٨] واستراتيجية أوجدتها إطلالها

على أهم الممرات العالمية، الأمر الذي أدى أن تصبح هذه الرقعة محور استقطاب القوى الدولية المتصارعة، حيث تعتبر المنطقة مسلك طبيعي للنفاذ إلى داخل غرب آسيا، ومدخل طبيعي للوصول إلى شبه الجزيرة العربية من الشرق، ومعبر للنفاذ إلى شبه القارة الهندية[١٩]. (انظر الملحق رقم ١)

٣ – الدوافع الاقتصادية:

تعود محاولات بريطانيا للوصول إلى الشرق والمشاركة في تجارته إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر، عندما سعى عدد من التجار الإنجليز إلى استكشاف إمكانية إقامة علاقات تجارية مع المنطقة بعيداً عن طرق المواصلات البرتغالية. وقد حدثت أولى تلك المحاولات عندما تم اكتشاف طريق الخليج العربي عبر الأراضي الروسية وفارس[٢٠] .

ولا يمكن إغفال دور الجغرافيا الهام والحاسم في تشكيل طبيعة التجارة في الخليج، فقد ضمن الموقع العالمي المتميز ازدهار التجارة، فضلاً عن أنه كان قبلة لالتقاء التجارة الأوروبية والآسيوية، ولا ننسى مورد اللؤلؤ الموغل في القدم في تاريخ الخليج حيث كان استثماره وتبادله عرفاً بحرياً.

من ناحية أخرى صغر مساحة الخليج العربي كان ذو أثر إيجابي من ناحية اقتصادية، حيث شجع التجارة لمسافات متقاربة على سواحله[٢١] .

ومع بداية الثورة الصناعية[٢٢]، تنامت الهيمنة لتوفير المواد الخام، لا سيما غير الموجودة في بريطانيا والتي تفتقر إليها، فكان لزاماً عليها البحث عن مستعمرات جديدة ومناطق وسيطة لمتابعة الحركة التجارية لها، ولا توجد بقعة أفضل من الخليج العربي[٢٣].

نضيف إلى ذلك أهمية هذا الموقع من الناحية الاقتصادية التجارية للقوى الاستعمارية، حيث حرصت هذه القوى على الاستفادة من موقعه في تسويق منتجاتها وجني الأرباح التجارية الكبيرة، فالخليج حلقة وصل بري، بحري،

جوي، مع الهند التي تعد أثمن جوهرة في التاج البريطاني، فقد عملت بريطانيا على فرض سيطرتها عليه منذ وقت مبكر، والسبب هو قطع الطريق على من تسول له نفسه الوصول إلى هذه الجوهرة ومن ثم كي تكون لها اليد الطولى في توجيه إمكانات هذه المنطقة بما يخدم مصالحها(٢٤).

أيضاً اعتقد الانجليز – واعتقادهم في محله – أن الخليج يوفر القناة الأكثر استمرارا و أمانا في الانتقال بين بريطانيا و الهند، إذ لم يكن على السفن المبحرة عبر الخليج أن تحمل كميات كبيرة من الماء و الحطب، لأن هناك الكثير من الموانئ على طول ساحل الهند و الساحل الفارسي ضمن الخليج، و لأن طريق الخليج يوفر ملاحة أسهل بالمقارنة بالبحر الأحمر، إذ يبدو أنه يتفوق كثيراً على البحر الأحمر بكونه الطريق المفضل للانتقال(٢٥).

والأمر نفسه بالنسبة للدولة العثمانية، فقد كانت لديها رغبة في الاستفادة من الطرق الملاحية في الخليج لرغبتها في زيادة ثقلها الاقتصادي والتجاري، إضافة إلى ذلك أنه في حال سيطرت على التجارة ستكون الفرصة متاحة أمامها لإحكام القبضة على أي دخيل أجنبي في المنطقة.

الصراع البريطاني العثماني على إمارات الساحل:

لقد كان للإنجليز أساليب أخرى غير الأساليب العسكرية في إحكام قبضتهم على الإمارات المتصالحة، وهي أساليب تبدو في مظهرها العام وكأنها سلمية تقوم على إحلال أجهزة مدنية تضمن تنفيذ مآربهم بطريقة دبلوماسية، غير أن تلك الأجهزة كانت كلما وصلت إلى مأزق في علاقاتها مع الإمارات كلما جاءت بقوات محمولة على ظهر السفن التي تتجول في ميناء الخليج وراحت تهدد بها الشعب هناك. لذلك فإن سبل السيطرة الإنجليزية مدنية كانت أو عسكرية هي سواء، والصراع إن لم يكن عسكرياً فقد كان بالمناورات والمؤامرات التي يجب أن تؤدي في آخر الأمر إلى أن تكون كلمة الإنجليز هي العليا(٢٦).

العديد ومحاولات السيطرة العثمانية:

في عام ١٨٩٢ م أرسل وزير خارجية الدولة العثمانية سعيد باشا[٢٧] برسالة إلى المقيم البريطاني في بو شهر، يطالب فيها ببلدة العديد[٢٨]، التي جاء نصها: "إنه إذا كانت الحكومة العثمانية قد تغافلت في السنوات السابقة عن تعيين مديرين عثمانيين في الزبارة والوكرة[٢٩] والعديد، فإن ذلك لم يكن إلا بصفة مؤقتة وبقصد عدم الاحتكاك بين الدولتين الصديقتين، ولكن الحكومة العثمانية لا تزال تتمتع بحقها على هذه المديريات "

فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن قامت بإرسال نسخة من المعاهدة المانعة إلى حكومة الدولة العثمانية، لكي تطلع عليها محذرة إياها من من التدخل في شؤون الإمارات مستقبلاً.

أيضاً في هذا الجانب نذكر هنا أنه في العام ١٨٩٦م كانت محاولة للدولة العثمانية لإنشاء العديد من المخافر العسكرية في منطقة العديد وغيرها من الموانئ الواقعة على ساحل الخليج العربي، الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى اتخاذ موقف المعارض لهذا الأمر، وذلك بناء على بنود معاهدة عام ١٨٥٣م ومعاهدة ١٨٩٢م (المعاهدة المانعة) [٣٠]، والتي أعطت بريطانيا نفسها الحق للتمثيل الخارجي نيابة عن إمارات الساحل المتصالح، لهذا السبب عارضت بريطانيا وبقوة نيابة عن إمارة أبوظبي هذا الأمر، وأبلغت الباب العالي للدولة العثمانية بأن السلطات البريطانية تعتقد أن إنشاء مناطق عسكرية في العديد أمر يتعارض مع موقف الشيخ زايد الأول حاكم أبوظبي[٣١] والذي له حقوق في تلك المنطقة.

ومما يستلفت النظر هنا أن منطقة العديد ظلت موضعاً للمباحثات بين الحكومة البريطانية والعثمانية حتى مطلع القرن العشرين، فنجد أنه في عام ١٩٠٢م أعلنت الدولة العثمانية رغبتها الجادة في ضم العديد إلى إمارة قطر،

غير أنها تراجعت عن ذلك لاحتجاج بريطانيا، وفي عام ١٩٠٥م أبلغت الحكومة البريطانية الدولة العثمانية بأن العديد تدخل ضمن إقليم إمارة أبوظبي، والتي هي ضمن الحماية البريطانية، وتعهدت أبوظبي من جانبها بالحيلولة دون أن تسمح لأي قوة من الخارج تمتلك هذه المنطقة، وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف محاولات العثمانيين للسيطرة على العديد عام ١٩١٠م، أي بعد عام واحد من وفاة حاكم أبوظبي الشيخ زايد الأول، الأمر الذي أدى إلى اعتراض شديد اللهجة من الحكومة البريطانية، حتى جاء اتفاق عام ١٩١٣ م لينهي بشكل كامل الوجود العثماني في المنطقة مع بوادر الحرب العالمية الأولى[٣٢].

زايد بن خليفة الأول والعثمانيون:

مما لا شك فيه أن طبيعة الوجود العثماني في المنطقة تختلف أيدولوجيا عن طبيعة الوجود الاستعماري لبريطانيا، فشيوخ المنطقة جميعهم بمن فيهم الشيخ زايد بن خليفة حاكم إمارة أبوظبي إضافة إلى أهل الرأي فيها يعتبرون الإنجليز أمة وافدة للهيمنة والسيطرة على المنطقة بصورة مباشرة، في الوقت نفسه ينظرون إلى القوة العثمانية من منظور الرابط الديني باعتبارها دولة الخلافة. لذا اعتمد الشيخ زايد الأول في تعامله مع هاتين القوتين الدوليتين سياسة توزان مرنة، من أجل الحفاظ على وحدة إمارته، فنجد أن الشيخ زايد الأول عمد إلى توظيف المد العثماني في الخليج، بما يحمل من مؤثرات إسلامية، من أجل تخفيف قيود الهيمنة البريطانية على بلاده، أيضاً عمل على تعارض أهداف القوتين المذكورتين في الخليج العربي وذلك لخدمة أهدافه في تحقيق الاستقلال الوطني، وإعادة ربط القبائل والجماعات والمناطق التي كانت تخرج عن سلطته إلى سابق عهدها من الولاء، وقد نجحت سياسته في هذا المجال كما لاقت نجاحاً ملحوظاً في تحقيق غاياتها.

لقد كان الشيخ زايد بن خليفة حاكم إمارة أبوظبي (١٨٥٥ – ١٩٠٩) أسبق شيوخ إمارات الساحل المتصالح اتصالاً بالعثمانيين في الإحساء، حيث

بادر بالكتابة إليهم منذ أوائل ١٨٧٢م، مرحباً بظهورهم في المنطقة، هنا عبرت السلطة البريطانية في منطقة الخليج العربي عن خوفها من أن يتغلغل العثمانيون إمارات الساحل المتصالح، ومنها إلى عمان.

أيضاً من بين التحركات التي قامت بها الدولة العثمانية في منطقة الإمارات، تلك الزيارة التي قام بها القائد العثماني فريق باشا للإحساء عام ١٨٧٤ م، فقد اقتنع بوجهة نظر الضباط بأن هنالك ضرورة للتحرك جنوباً على ساحل الخليج نحو الإمارات وعمان، لا سيما من أجل استغلال إثارة المشاعر الدينية الإسلامية عند الحكام، لإبعاد النفوذ البريطاني عن المنطقة، وبالفعل استطاع العثمانيون إرسال رسائل موقعة من قبل يوسف أفندي قائد الحامية التركية في قطر إلى كل من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي، والشيخ حشر بن مكتوم حاكم دبي[٣٣]، يؤكد من خلالها رغبة الحكومة العثمانية في التفاهم مع كل مشاريخ وحكام المنطقة، لتنظيم علاقات جديدة في الأمور السياسية والتجارية.

كانت علاقة الدوحة وأبوظبي مغلفة بالدعم العثماني لسياسة الدوحة أثناء وجودهم في قطر، والتي ازدادت تعقيداً لثبات الشيخ زايد بن خليفة على سياسة الحفاظ على وحدة أراضي إمارته، فنجد أنه في ٢٦ مارس ١٨٧٨ م، توجه الشيخ زايد نحو العديد فوجدها خالية من التواجد البشري، فاستعادها ضمن أراضي إمارته، حينئذ، احتجت الأستانة العثمانية على هذه الخطوة التي قام بها زايد الأول، فقد ادعت المذكرة العثمانية أنها تابعة لقطر، في الوقت نفسه جاء رد الحكومة البريطانية في الهند بأن " العديد من توابع شيخ أبوظبي الذي تربطنا به علاقات تعاهدية منذ بضع سنين..... ".

وفي ٢٢ / ٦ / ١٨٨٦ م تلقى الشيخ زايد بن خليفة رسالة من قبطان المدمرة العثمانية " زحاف " يبلغه فيها بأن قطر تعتبر جزءاً من نجد، وأن نجد تعتبر أحد أقضية متصرفية البصرة في العراق، وأن والي البصرة علي رضا

باشا[٣٤] أصدر أوامره إلى الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني[٣٥]، قائم مقام في قطر بإعادة العديد، إلا أن سرعة بديهة الشيخ زايد وذكائه حالت دون ذلك، حيث قام همّ بمراسلة المقيم البريطاني في بوشهر، والذي بدوره قام بإرسال سفناً حربية لإخراج ومنع وصول الشيخ جاسم إلى العديد. عندها نجح الشيخ زايد بن خليفة بدبلوماسيته في عدم معاداة السلطات العثمانية التي لها حماية بالقرب من أراضيه حتى رحيلها عن المنطقة ، ومحاولة كسب القوة البريطانية في المنطقة إلى جانبه[٣٦] .

مدحت باشا ومحاولاته مد نفوذه إلى أبوظبي:

بعد قيام مدحت باشا[٣٧] باحتلال قطر عام ١٨٧١م، أخذ يضايق السلطات البريطانية، وذلك من خلال توسيع سلطاته في المنطقة، حيث أخذ حليفه الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، المعين من قبل مدحت باشا قائم قام في قطر، يرسل مندوبين يحملون أعلام الدولة العثمانية إلى شيخ القبيسات بطي بن خادم، ليرفعها على منطقة العديد، والتي كانت تحت سيادة الشيخ زايد بن خليفة حاكم إمارة أبوظبي (١٨٥٥ – ١٩٠٩)، وقبيلة القبيسات هي فرع من حلف بني ياس، وتشكل العمود الفقري لإمارة أبوظبي، وقد نزلت هذه القبائل في منطقة العديد التابعة لإمارة أبوظبي.

لقد كان الوجود العثماني في قطر يدفع بحاكمها للمطالبة بمنطقة العديد، بحيث تقوم الدولة العثمانية بالوقوف وراء هذه المطالبة، لكن قوة وسيطرة الشيخ زايد الأول ونفوذه حالت دون تحقيق الهدف العثماني[٣٨].

بريطانيا واستراتيجية مدحت باشا في الخليج في إطار التنافس العثماني البريطاني:

بدأت بريطانيا اهتمامها بإمارات الساحل ومنطقة الخليج مع مطلع القرن السابع عشر، وذلك بعد تأسيس شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠ م، وقد تجلى

ذلك من خلال مباشرتها من الهند لنشاطها التجاري عبر مياه الخليج العربي، وكانت بريطانيا على درجة عالية من الحرص بألا تدخل منطقة الخليج أي قوة أخرى، ولكن تطلع العثمانيين إلى أن يكون لهم موطئ قدم في الخليج وإمارات الساحل أثار حفيظة بريطانيا، وخاصة محاولات مدحت باشا، المعروف عنه كرهه الشديد للوجود الأوروبي بشكل عام والبريطاني بشكل خاص، هذا الأمر كان مصدر خوف وقلق لبريطانيا وذلك لعدة أسباب منها:

١ – خشية بريطانيا من السيطرة العثمانية الكاملة على الجزيرة العربية، وخاصة السواحل الشرقية المطلة على الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي وسواحل البحر الأحمر، علماً بأن بريطانيا كانت قد احتلت عدن في عام ١٨٣٩م.

٢ – الخشية من فارس لأن تبقي لها في مياه الخليج أسطول كبير لتحقيق ادعاءاتها مياه الخليج، مما يهدد انفراد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج.

٣ – خوف بريطانيا من قيام الدولة العثمانية في حال سيطرت على سواحل الخليج، بمحاولة مد سيطرتها على ساحل فارس المطل على الخليج العربي، بحكم العداء القديم بين الصفويين والعثمانيين ومحاولة نشر المذهب الشيعي في الخليج.

٤ – خوف بريطانيا من سيطرة العثمانيين على إمارات الخليج، وبعد قضائها على قوة الأمير سعود بن فيصل سيتوطد النفوذ العثماني وبالتالي لن تستطيع بريطانيا السيطرة على الخليج مع وجود السيادة العثمانية[٣٩].

هذه العوامل مجتمعة وغيها من العوامل الأخرى، حدت ببريطانيا أن تلجأ لعدة وسائل لتحافظ على بقائها وسيطرتها ونفوذها في إمارات الساحل والخليج، ومن هذه الوسائل التي لجأت إليها:

أولاً: المعاهدات:

بادئ ذي بدء وقبل الحديث عن أهم المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع إمارات الساحل، يجب أن نشير إلى نقطة هامة جداً ولا يمكن إغفالها، ألا وهي أن هذه الاتفاقيات لم تأت من فراغ، وإنما كانت لتقنين العلاقات السياسية والتجارية والعسكرية لإمارات الساحل بما يتوافق والمخططات البريطانية في المنطقة، ويبدو أن الضعف الذي ساد الدولة العثمانية وانغماسها في مشاكلها المتعددة ترك الفرصة للبريطانيين لتنظيم علاقاتهم بشيوخ هذه الإمارات، وهناك الكثير من هذه المعاهدات ولكن سنسلط الضوء هنا على اثنتين منها تم توقيعهما إبان تلك الفترة:

معاهدة السلام البحري الدائم ١٨٥٣م :

بحلول عام ١٨٥٣ كانت معاهدة الهدنة البحرية التي عقدت عام ١٨٤٣ والتي كانت مدة سريانها عشر سنوات (١٨٤٣-١٨٥٣) قد انتهت، ونظراً للفوائد الكبيرة التي جنيت من المعاهدة المنتهية ونظراً لتوافق آراء الجميع فقد تقرر التوقيع على معاهدة سلام بحرية دائمة يلزم بها الجميع ولا توجد حاجة لتجديدها، وفي ١٤ مايو ١٨٥٣ وصل الكابتن كيمبال (**Kimball**) [٤٠] إلى الشارقة ومعه نص معاهدة السلام البحري الدائم وقد وقعها جميع الشيوخ[٤١].

يقول لوريمر **J.G.Lorimer** [٤٢] عن الاتفاقية الدائمة: حين قاربت هدنة السنوات العشر البحرية نهايتها، بدأ كابتن أ. ب. كيمبال المقيم السياسي في الخليج وقت ذاك، يجري مشاوراته مع الشيوخ الموقعين عليها لعقد معاهدة دائمة، وكانت الإجابات التي حصل عليها مرضية، وأيدت حكومة بومباي مشروعه تأييداً كاملاً. وهكذا توجه كابتن كيمبال في أوائل مايو سنة ١٨٥٣م بتعليمات من حكومة الهند على السفينة (كلايف) إلى الساحل المتصالح حيث أجريت المفاوضات بسرعة وكللت بالنجاح. وكان الشيوخ قد تعلموا الآن بالخبرة، مزايا استمرارية السلام في البحار دونما تهديد، بل إنه تم حتى التغلب على المعارضة التي كانت متوقعة من جانب أكثر هؤلاء الشيوخ قوة، شيوخ

الشارقة وأبوظبي، باكتفاء شيخ الشارقة بتأكيد السلطات البريطانية له بأن توقيعه على تلك المعاهدة لن يمنعه في حالات الضرورة القصوى من الدفاع عن ممتلكاته البحرية في خليج عمان، بالوسائل البحرية طبعاً، إذا ما تهددها عدوان من حاكم مسقط. وكانت نصوص معاهدة السلم الدائمة شبيهة بنصوص هدنة السنوات العشر، لكنها أضافت نصاً جديداً يقضي بأن الحكومة البريطانية حق تدعيم هذه (الهدنة البحرية الدائمة والكاملة) ومراقبة تنفيذها. واتخذت الاتفاقية شكلها النهائي في ٤ مايو ووقع عليها الشيوخ في تواريخ متقاربة من ٤ إلى ٩ من ذلك الشهر نفسه.

وقد اتبع المقيم البريطاني خلال رحلاته الدورية في الساحل المتصالح سياسة الهدايا للشيوخ الذين يكون سلوكهم أفضل من غيرهم وقد امتدحت حكومة الهند تلك السياسة وأقرتها[٤٣]. لقد كانت معاهدة السلام البحري الدائم والتي قام شيوخ قبائل الإمارات المتصالحة بتوقيعها بالأصالة عن أنفسهم ونيابة عن ورثتهم ومن يخلفهم في الحكم، بمثابة قيد في أعناقهم، لأنها كانت ترمي إلى مصلحة بريطانيا فقط لا غير[٤٤].

لقد تضمنت هذه الاتفاقية بنوداً ثلاثة، تتمحور حول توقف الأعمال التي وصفتها بريطانيا بالعدوانية، ومعاقبة من يخل ببنود الاتفاقية بدفع التعويضات . إضافة إلى رفع الأمر إلى المقيم البريطاني أو "القومندان"[٤٥] الموجود في "باسيدو "[٤٦] (انظر الملحق رقم ٢).

نمعن النظر في هذه المعاهدة المسماة معاهدة السلام وهي أبعد ما تكون من السلام وأقرب ما تكون من الاستسلام الذي تطمح إليه بريطانيا، حيث تعمدت أن تكون المعاهدة خاصة بالبحر وذلك لقطع الطريق على أي قوة بحرية منافسة لها، كما أنها وبكل جرأة أعطت لنفسها الحق بالتدخل المباشر إذا ما أخل أحد حكام الإمارات ببند واحد، بل وتجاوز الأمر إلى دعوتها وتشجيع بقية الأطراف للوقوف ضده، وهذه تعتبر سابقة في المعاهدات، ولكن

لا نستغرب هذا الفعل من دولة استعمارية كبريطانيا.

الاتفاقية المانعة ١٨٩٢ م:

أطلق عليها بأنها اتفاقية مانعة، وتارةً أبدية، وتارةً أخرى سرمدية، من وجهة نظرنا هذه أكثر اتفاقية يمكن أن نطلق عليها الاتفاقية المقيدة – بكسر الياء – وكما تعودنا من بريطانيا، دائماً تختلق الأسباب لفرض سيطرتها وإحكام قبضتها على المنطقة فكانت حجتها هذه المرة عدم التزام بعض الحكام باتفاقيات الهدنة السابقة وقيام الشيخ زايد بن خليفة بإرسال حملات إلى خور العديد، الأمر الذي أقلق مضجع بريطانيا حيث توجست خيفة من انضمامه للسيادة العثمانية، أما الحجة الثانية التي تذرعت بها بريطانيا فكانت مجيء الدولة العثمانية إلى الإحساء وامتدت بعدها حتى مشارف أبوظبي والذي زاد من تخوف بريطانيا وجود رسائل بين بين حاكمي أبوظبي ودبي من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى، وهذا سبب خوفا لدى بريطانيا من ميول حكام الإمارات إلى الدولة الإسلامية العثمانية[٤٧].

وقد احتوت على بنود ثلاثة وقع عليها حكام الإمارات المتصالحة تدور حول إحكام قبضة بريطانيا على إمارات الساحل لمنع أي تواجد آخر (انظر الملحق رقم ٣ والملحق رقم ٤).

نمعن النظر في هذه المعاهدة، ونتأملها، لنخرج بما مفاده أنها اتفاقية صغيرة الحجم، قليلة السطور والكلمات لكنها عظيمة الأثر والضرر على إمارات الساحل المتصالح، تريد أن تجرد حكام الإمارات من صلاحياتهم لمصلحتها الخاصة، تنعق بأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للإمارات ولكن الواقع يشهد بغير ذلك.

بصفة عامة، كانت الحكومة البريطانية حريصة أشد الحرص على أن تكون صياغة المعاهدات كما لو كانت برغبة الشيوخ أنفسهم وليست مفروضة

عليهم، وهذا ليس بالأمر الغريب على دولة ذات صيت استعماري كبريطانيا[٤٨]

ثانياً: الحملات:

ونقصد هنا بالحملات ليست تلك التي شنتها بريطانيا على عرب الساحل كالقواسم، حيث كانت تلك الحملات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بل نقصد هنا الحملات والاستطلاعات البحرية والبرية التي شنتها بريطانيا على كل من سولت له نفسه التقرب والتودد لإمارات الساحل من قريب كان أو من بعيد:

في العقد الثالث من النصف الثاني القرن التاسع عشر، جد جديد في منطقة الخليج، ألا وهو وصول جيش تركي، بأمر من مدحت باشا إلى الإحساء عام ١٨٧١ م، وأعلن مدحت باشا بأنه موجود في الإحساء لإنقاذ نجد من الفوضى السياسية الناجمة عن الخلافات على الحكم في الدولة السعودية. وقد استغل حاكم قطر الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني تلك الظروف وأعلن تأييده للحكومة التركية، وانعكس هذا التأييد على الشيخ بطي بن خادم بن هيمان القبيسي الموجود في العديد فقام بإعلان تأييده أيضا ورفع الأعلام التركية على سواري سفنه، وقد وصلت تلك الأنباء إلى زايد بن خليفة الأول، غير أنه اتبع سياسة ضبط النفس لحين انكشاف المواقف، و أرسل المقيم البريطاني رسالة إلى الشيخ زايد والشيخ حشر بن مكتوم حاكم دبي تتضمن رغبة الحكومة التركية في فتح حوار معهما، غير أن الرسالة احتوت على فقرة تفيد بأن منطقة العديد تعتبر محمية تركية، لذلك لم يعرها الشيخان اهتماماً غير أن الأمر تفاقم عندما قامت مجموعات من قبيلة البومرة وبني هاجر بالنزول في العديد، وراحوا من هناك يهددون سفن أبوظبي. وفي عام ١٨٧٨ م قرر الشيخ زايد أن ينهي هذا الإشكال، فهاجم العديد وأزالها من الوجود، بينما تمكن الشيخ بطي وجماعته من الهرب إلى داخل قطر. غير أن إقامة الشيخ بطي لم

تكن طويلة، بعدها، قرر أن يعود إلى أبوظبي، وكان في استقباله الشيخ زايد بن خليفة الذي تصالح معه. وهكذا أسدل الستار بشكل نهائي عن مشكلة القبيسات، غير أن الستار لم يسدل على مشكلة منطقة العديد[٤٩] .

وقد سببت الحملة التركية التي احتلت الإحساء في سنة ١٨٧١ فزعاً واضحاً في عمان المتصالحة، لأن هدف الحملة كان إخضاع نجد، ويبدو أن هذا التعبير كان يعني عندهم كل الأقاليم التي سبق أن كانت تدفع الجزية لأمير الوهابيين، بل وتبين أيضاً من الجريدة الرسمية في بغداد أن أماكن مثل الشارقة ودبي وأبوظبي كانت داخلة في تعبير نجد وقد نجحت الحكومة البريطانية أخيراً في الضغط على الأتراك كي يقصروا عملياتهم على الإحساء وقطر فقط. وفي الوقت نفسه، أي في يونيو ١٨٧١، أصدرت الحكومة تعليماتها للمقيم في الخليج بمنع الشيوخ المتصالحين من الانضمام إلى أي من الطرفين المصطرعين آنذاك الوهابيين والأتراك[٥٠] .

إن الحكومة التركية كشفت طوال سنوات عدة عن نياتها حيال الصراع الدائر بين شيخ أبوظبي والقبيسات المتمردين عليه والمقيمين في خور العديد بقطر، وهكذا جاءت الحرب بين شيخ أبوظبي وشيخ آل ثاني من قطر لتتيح فرصة للأتراك كي يدخلوا في مراسلات مع شيخ أبوظبي مفترضين أن لهم سيطرة عليه[٥١].

أيضاً من بين التحركات العثمانية والتي أثارت حفيظة بريطانيا:

مشروع مدحت باشا عام ١٨٧٢، بحكم القرب الجغرافي للعثمانيين من الخليج العربي، فقد كانت لهم محاولات لاستغلال بعض الفرص فيما يخص اللؤلؤ، وذلك من خلال غطاس إنجليزي،ولكن هذا الغواص تلقى إنذارا من السلطة البريطانية بأنه لن توفر له حماية بريطانية خلال قيامه بعمله،الأمر الذي أجهض هذا المشروع، وتبدو المحاولات العثمانية واضحة للاستفادة من الاستثمار في مغاصات اللؤلؤ، سواء من خلال مشروع مدحت باشا أو

المشروع السابق له، وهو قيام السفينة جون كاسل وهي سفينة تركية باسم بريطاني بالبدء في عمليات الغوص دون استئذان،وليس واضحا إن كانت المحاولات العثمانية يقصد بها الاستثمار في الغوص فقط،أو الدخول لمنطقة الخليج من هذا الباب، ولكن في كلتا الحالتين استخدام مواطنون بريطانيون للقيام بهذه المهمة لمصلحة العثمانيين،وعموما، فإن الإنجليز كانوا على الدوام منتبهين إلى أي محاولات لخرق الأمن البريطاني في المنطقة[٥٢].

أيضاً في عام ١٨٩٦ حاولت الدولة العثمانية إنشاء مخافر عسكرية في بعض المناطق الساحلية على الخليج العربي، فما كان من بريطانيا إلا أن عارضت هذا المشروع بناء على معاهدة ١٨٥٣ م ومعاهدة ١٨٩٢ م والتي أعطتها التمثيل الخارجي نيابة عن إمارات الساحل المتصالح، لذا عارضت بريطانيا نيابة عن إمارة أبوظبي ذلك الأمر، وأبلغت الباب العالي للدولة العثمانية[٥٣]، بأن السلطات البريطانية أن هذا الأمر يتعارض مع موقف شيخ أبوظبي (زايد الأول) الذي له حقوق هناك[٥٤].

نتائج الصراع العثماني البريطاني:

نتيجة للصراعات المتواصلة والتنافس بين هاتين القوتين كانت الغلبة في النهاية لبريطانيا، التي تمكنت من فرض سيطرتها على منطقة الخليج وإمارات الساحل المتصالح لمدة زمنية طويلة تقارب قرنين من الزمان، باعتبارها شرياناً حيوياً بالنسبة لإمبراطوريتها في الهند، وأيضاً لاعتبار الخليج وإمارات الساحل أحد خطوط الدفاع الأمامية عن مستعمراتها في الهند. ولا تغفل الإشارة هنا عن رغبة بريطانيا في فتح أسواق جديدة في الشرق[٥٥].

النتائج السياسية:

أولاً: بناء على هذه المعاهدات وبالتحديد معاهدة ١٨٥٣ والتي تعرف

باسم (معاهدة السلم البحري) عرفت إمارات الساحل – بعد هذه المعاهدة – لدى الرسميين البريطانيين والخرائط الدولية باسم الساحل المتصالح أو الإمارات المتصالحة[٥٦].

ثانياً: عندما كانت إمارات الساحل تتعرض لهجمات من الداخل سواء من قبل النجديين أو القطريين أو العثمانيين فإن بريطانيا لم تلتزم بالدفاع عن سيادتهم، إلا أنها في الخمسينيات حين عرفت أن هناك نفطاً وأن مصالحها ومصالح شركاتها البترولية تقتضي بالدفاع عنها، ولذلك كانت بجانب إمارة أبوظبي في قضية الحدود أو ما يعرف بمشكلة البريمي بين عمان وأبوظبي ذات المصالح للشركات البريطانية[٥٧].

ثالثاً: عملت سياسة المعاهدات على إثارة بذور الفرقة والشك بين حكام المنطقة، وأيضاً عملت على تداخل حدود الإمارات، وكانت معاهدة ١٨٢٠هي التي وضعت أساس سياسة التجزئة في المنطقة،واشترطت على شيوخ الإمارات بأنه ليس مسموحاً لهم تولي مسؤوليات الحكم قبل توقيع الاتفاقية، وكان هناك ثمانية رؤساء من شيوخ القبائل في الإمارات ارتبطوا بتلك الاتفاقية: الشارقة، رأس الخيمة، دبي،أبوظبي، جزيرة الحمراء،عجمان،أم القيوين، ورأس الخيمة وبذلك وضعت بريطانيا سياسة التقسيم موضوع التنفيذ[٥٨].

رابعاً: أقامت الحكومة البريطانية سياستها الهادفة للسيطرة على إمارات الساحل منذ أن بدأ نفوذها في المنطقة على دعامتين،الأولى متمثلة في ترسيخ حالة التفكك التي أوجدتها منذ أن وصلت إلى تلك الأنحاء، أما الثانية فكانت تتخلص في منع إمارات الساحل من الاتصال بأية دولة أخرى منافسة لبريطانيا في المنطقة، ولتحقيق هذه السياسة اتجهت بريطانيا لعقد معاهدات بينها وبين إمارات الساحل في الظروف غير المتكافئة منذ عام ١٨٢٠م ومن خلال هذه المعاهدات خلقت سنداً قانونياً لوجودها في المنطقة، وبقيت هذه المعاهدات نافذة حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١م[٥٩].

خامساً: في غصون ذلك نجحت بريطانيا في تفتيت الساحل المتصالح إلى سبع وحدات: أبوظبي – دبي –الشارقة – عجمان– رأس الخيمة – أم القيوين – الفجيرة. ومارست بعد ذلك لعبتها المفضلة المستندة إلى مبدأ "فرق تسد" توطئة لفرض نفوذها على هذه الوحدات جميعها[٦٠]. إذاً، يمكننا القول بأنها جردت معظم الحكام من صلاحياتهم السياسية والاقتصادية وكانت هذه الخطوة بداية عصر الوصاية البريطانية على إمارات الساحل.

سادساً: تلك الشروط الإلزامية للاتفاقيات المشؤومة عزلت إمارات الساحل عن محيطها السياسي، وهنا اتضح كذب بريطانيا والتي طالما ادعت برغبتها في مساعدة أبناء المنطقة والسعي لتحقيق مصالحهم، ولكن شتان بين ما كانت تنعق به وبين ما خلفته[٦١] .

سابعاً : كانت بداية السيطرة الفعلية على الإمارات فنجم عنها إيجاد وكيل وطني[٦٢] في المنطقة يعمل لصالح بريطانيا فضلا عن أنه لم يكن من أبناء الإمارات إنما كان من رعايا الحكومة البريطانية وأتباعها، كما أن الاتفاقيات يسودها الغموض الشديد مما يجعل تفسيرها حسب ما تراه الحكومة البريطانية، ويرجع تفسيرها حسب النص الإنجليزي وليس النص العربي، وهذا يذكرنا بالمعاهدات التي كان يعقدها الأمريكان في القرن السادس عشر مع الهنود الحمر، كون الأخيرين لا يفهمون تلك المعاهدات ولغتها[٦٣].

ثامناً: بالرغم من أن "محمد باشا" كان يركز في رسائله على الزعامة الروحية للدولة العثمانية وعلى العامل الديني لكن كان له دور في إثارة المشاكل بين القبائل المنطقة ولذلك انقلبوا عليه بل وتعاونوا مع بريطانيا ضد السلطة العثمانية، وترتب على ذلك سقوط المنطقة بكاملها تحت السيطرة البريطانية[٦٤] .

تاسعاً: كان عند حدوث خلافات أو منازعات في المناطق البحرية، يهب الشيوخ لمساعدة الأطراف وحل الخلاف، فكانت دائماً بريطانيا توقفهم وتمنعهم،

مذكرة إياهم بأن هناك اتفاقيات وقعوها بملء إرادتهم تمنعهم من تجاوز الخطوط البحرية، هنا تتجلى المكيدة البريطانية لتكبيل صلاحيات الشيوخ وعدم قدرتهم حتى بالدفاع عن أنفسهم[٦٥].

وأخيراً: بريطانيا أصبحت صاحبة الكلمة العليا في إمارات الساحل منذ عام ١٨٢٠ م مع معاهدة السلام، لهذا كانت الدولة العثمانية لا تمتلك غير السيادة الاسمية منذ ذلك الحين، حتى توقيع اتفاقية عام ١٩١٣ م لتحديد الحدود ومناطق النفوذ بين بريطانيا والعثمانيين. [٦٦]

النتائج الاقتصادية:

أولاً: شهد الوضع الاقتصادي في الساحل المتصالح انتكاسة، فكان لا يختلف عن وضع بقية إمارات الخليج العربي التي عانت من السيطرة والاستعمار وما نجم عنها من تبعية اقتصادية للسوق الرأسمالية الغربية[٦٧].

ثانياً: أن بريطانيا لم تقدم من بداية وجودها في المنطقة إلى منتصف القرن العشرين أي خدمات فعلية لمصلحة شعوب المنطقة، وأيضاً لم تسمح بأي شكل من أشكال التغيير، فضلاً عن أن المنطقة عانت من التخلف وانتشار الجهل فيها والفقر، إضافة إلى صعوبة إيجاد لقمة العيش، وكان من الصعب عليهم مواكبة التطور الحضاري للعصر في الوقت الذي عانت الدول العربية الأخرى التي تشهد تغيرات سياسيه واقتصادية واسعة وشاملة[٦٨].

ثالثاً: إن محاولة بريطانيا لتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا لم تكن لدوافع إنسانية، بل كانت تهدف من وراء ذلك لفرض سيطرتها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، كما كانت لها أهداف دينية تنصيرية[٦٩]. فقد كانت بريطانيا كما عرفناها في محاولة مستميتة لتضليل الرأي العام ولإخفاء حقيقته، وكشف لنا الواقع الادعاءات المزيفة، حيث كانت تعمل في تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج من خلال الاتفاقات التي

فرضتها، الأمر الذي أدى إلى تدخلها في شؤونهم الداخلية، وما يترتب عليه من خدمة أغراضها الاقتصادية والسياسية(٧٠).

رابعاً: في عام ١٨٦٢ أنشأت بريطانيا خطاً للسفن التجارية بين بومباي والخليج العربي لربط مستعمراتها في جميع أنحاء العالم،الأمر الذي انعكس على حجم التجارة في منطقة الخليج العربي والتوسع في حركة البحري والنمو التجاري في موانئ الخليج العربي مما ضاعفت من كفاءة المواصلات وزيادة سرعتها حيث بدأت تأتي البضائع بسفن من أوروبا والهند إلى المنطقة. وأسهم ذلك في تقليص دور السفن الشراعية العربية التي لم تعد قادرة على منافسة البواخر في سرعتها وكمية حمولتها وانخفاض تكلفة النقل على ظهورها(٧١). وبالتالي تحطيم الملاحة العربية الشراعية وكساد الاقتصاد.

أخيراً: لقد وقّعت بريطانيا العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتي أعطت بريطانيا دوراً مهماً في الشؤون الاقتصادية من مثل: تعهد بعدم إعطاء امتيازات لصيد اللؤلؤ للأجانب، واتفاقيات منع تجارتي الرقيق والسلاح، ما نلاحظه هو أن هذه الاتفاقيات أدت إلى وجود نوع من الرقابة على الشؤون الاقتصادية من جانب الحكومة البريطانية(٧٢)

الـخـاتـمـة

استعرضت في هذا البحث فترة هامة من تاريخ الإمارات، وتابعت الصراع المحموم بين القوى لإيجاد موطئ قدم لها على هذه الأرض، بعد انتهائي من كتابة البحث توصلت إلى العديد من النتائج والتي كان من أبرزها وأكثرها وضوحاً ما يلي:

١ – عند استقرائنا لدوافع النفوذ العثماني البريطاني تبين لنا أن هناك من الدول من تستغل الرابطة الدينية للسيطرة على غيرها من الدول وذلك لتوسيع رقعتها الجغرافية ومآرب أخرى، كما تبين لنا بأن الدولة العثمانية لم تكن

موفقة في الدفاع عن البلاد العربية في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة بحاجة ماسة لدحر الخطر القادم من أوروبا.

كما أسفر لنا هذا البحث عن الدوافع الحقيقية لقيام بريطانيا – ذات الوجوه والمكاييل المتعددة – بعقد اتفاقياتها مع إمارات الساحل المتصالح والذي حاولت بريطانيا إخفاءها والتستر عليها، كاتفاقية تحرير العبيد والتي تنطبق عليها مقولة (كلمة حق يراد بها باطل).

٢ – اتضح لنا من خلال هذا البحث كم أن لبريطانيا سياسة تتسم بطول البال وطول الأمد مع مستعمراتها، ونستدل على ذلك من خلال انتهاجها نمطاً جديداً وغير معهوداً في إبرام الاتفاقيات، فنجدها بأن لجأت إلى توقيع الاتفاقيات والتي تم وصفها من قبل حكومة صاحبة الجلالة وذكرت في كتب التاريخ بأنها سرمدية، كما لجأت إلى توقيع الاتفاقيات مع حكام الإمارات باسمهم وباسم ورثتهم في الحكم أو من ينوب عنهم.

٣ – إن المتفحص في قراءة الوثائق البريطانية يتضح له جلياً كم كانت مجحفة وجائرة ولا يوجد بها أي نوع من التكافؤ بين بريطانيا والإمارات، وهذا إذا ما دل فإنه يدل على غطرسة المحتل وأنه ليس له هدف إلا السيطرة الحقيقية على هذه الأرض، بغض النظر عن الأساليب والنتيجة، فالغاية عند المحتل، تبرر الوسيلة.

٤ – من التوصيات التي نقدمها بعد تقديمنا لهذا البحث يتم رفد المكتبة المحلية بالمزيد من هذه الدراسات وتضمين المناهج الدراسية للطلبة بمثل هذه المعلومات والتي تتناول حقبة تاريخية لم يعاصرها أحداً منا. كما نوصي بإتاحة الفرصة لأصحاب الاختصاص بطرح مثل هذه المواضيع الهامة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة فضلاً عن الشبكة المعلوماتية، في ظل هذا الزخم الإعلامي الذي يخفي الكثير من الحقائق التاريخية أو يسعى أحياناً لتشويهها، خاصة عندما يكون الأمر مرتبطاً بدولة أخرى.

هوامش الدراسة:

(١) عمر محمد جعفر القرالة: دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام ١٩١٥، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد ٢، المجلد ١٢، ٢٠١٨، ص٥٩

(٢) أشرف صالح محمد سيد: التنافس البريطاني العثماني وأثره في الكيان القطري، مجلة ليوا، العدد الثامن، ٢٠١٢، ص ٣.

(٣) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر من ١٨٥٢ – ١٨٥٦، وكان خلفاً للكابتن هينل.

(٤) أحمد جلال التدمري: العلاقات التاريخية بين الخليج العربي والإمبراطورية العثمانية، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى: ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية، بعنوان الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، خلال الفترة من ١٩ – ٢١ نوفمبر ١٩٨٨.

(٥) مؤسس مصر الحديثة، وحكمها من ١٨٠٥ – ١٨٤٨ وخاض حروباً بالوكالة عن الدولة العثمانية في الجزيرة العربية.

(٦) خليفة سيف الطنيجي: النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح، مجلة تراث، السنة الثامنة، العدد ٨٨، ٢٠٠٦، ص ٢٥

(٧) رأفت غنيمي الشيخ: التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي، مجلة الوثيقة، السنة الثامنة، العد ١٦، ١٩٩٠، ص ٦٥

(٨) هدى محمد عبيد عثمان: التنافس الاستعماري بين بريطانيا و إيطاليا في منطقتي العالم العربي و شرق أفريقيا، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.، ص٢٥.

(٩) تاسع سلاطين الدولة العثمانية وخليفة المسلمين الرابع والسبعون، وأول من حمل لقب أمير المؤمنين من آل عثمان، لقب بالقاطع أو الشجاع لشجاعته في ساحة المعركة.

(١٠) فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن

التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع،الكويت،١٩٨١، ص١٧.

(١١) إسماعيل أحمد ياغي: " سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٨٧٢ م" ورقة عمل منشورة مقدمة إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية بعنوان الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية والمنعقدة في مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، خلال الفترة من ١٩ – ٢١ نوفمبر ١٩٨٨م.

(١٢) خليفة سيف حامد الطنيجي: محطات من الإمارات العربية المتحدة، معهد الشارقة للتراث، الشارقة، ٢٠١٨، ص ١٧٥–١٧٦.

(١٣) تأسست عام ١٦٠٠ وظلت حتى عام ١٨٥٨م.

(١٤) قائد عسكري وسياسي فرنسي، (١٧٦٩ – ١٨٢١) قاد عدة حملات عسكرية ضد أعداء فرنسا، لا سيما بريطانيا من أجل الحفاظ على مصالح بلاده في الشرق وغيرها من المناطق .

(١٥) عبدالرؤوف سنو: اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨\١٩١٦): فصول من الهيمنة والتفتت، مجلة تاريخ العرب والعالم، ص١٠.

(١٦) أحمد يونس الجشمعي وآخر: الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني ١٨٩٢ – ١٩٣٩، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠، ٢٠١٥، ص٣٤٠.

(١٧) فيصل المندوس: الصراع بين القواسم والإنجليز في الخليج العربي ١٨٠٠ – ١٨٢٠، مكتبة الحرمين ط١، انظر، ص١٨

(١٨) الجيوبوليتيكا: مصطلح سياسي جغرافي يشير إلى محاولة تفسير تطورات السياسة العالمية من منظور المساحة الجغرافية (كالاستيلاء على أراضي جديدة).

(١٩) عبدالرحمن سلطان: الصراع الدولي في الخليج العربي، دار الشباب للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٨١، ص٨٥

(٢٠) سنو: مرجع سابق، ص ٤١

(٢١) سلطان بن محمد القاسمي: صراع القوى والتجارة في الخليج ١٦٢٠ – ١٨٠٠،

منشورات القاسمي، الشارقة، ٢٠١٦،ص ٢٩ –٣٠

(٢٢) ظهرت الثورة الصناعية باختراع الآلة البخارية في إنجلترا في القرن الثامن عشر.

(٢٣) أحمد محمد الشامسي: الصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ط٢،٢٠١٣، ص ٢٩

(٢٤) ميخين فيكتور ليونوفيتش: حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١ ٢٠٠٩ ص ١٢.

(٢٥) القاسمي:مرجع سابق، ص٥٠.

(٢٦) فاطمة الصايغ: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي، العين، ط ١،٢٠٠٠،ص١٨٦

(٢٧) ٢٧ – شغل منصب الصدر الأعظم المساند للسلطان عبدالحميد الثاني، كان يتمتع بحنكة سياسية، ولد عام ١٨٣٨م، أما فترة منصبه السياسي فكانت من عام ١٨٧٧ حتى وفاته عام ١٩١٤ م.

(٢٨) منطقة تقع بين الحدود السعودية الإماراتية القطرية، كانت محل خلاف حدودي بين الإمارات والسعودية.

(٢٩) مدن تقع في قطر.

(٣٠) سنتحدث عن هذه المعاهدات بالتفصيل لاحقاً.

(٣١) هو زايد بن خليفة آل نهيان (١٨٣٧– ١٩٠٩)، يعرف بزايد الأول أو زايد الكبير، حكم أبوظبي بين ١٨٥٥ وحتى وفاته عام ١٩٠٩ م، أصبحت إمارة أبوظبي في عهده قوة سياسية وعسكرية بارزة في إمارات الساحل المتصالح.

(٣٢) الطنيجي: محطات من الإمارات، مرجع سابق، ص ١٨١–١٨٢.

(٣٣) حكم دبي بين (١٨٥٩ – ١٨٨٦)، كان قوياً عادلاً وحازماً، وقد قع العديد من المعاهدات مع بريطانيا والإمارات المتصالحة.

(٣٤) قائد عسكري عثماني، أنهى حكم المماليك في العراق وأصبح والياً على ولاية بغداد من (١٨٣١ – ١٨٤٢) كما تولى العديد من المناصب الأخرى.

(٣٥) جاسم بن محمد آل ثاني (١٨٢٥– ١٩١٣)، مؤسس دولة قطر الحديثة وحاكمها الثاني (١٨٧٨ – ١٩١٣).

(٣٦) الطنيجي: محطات من الإمارات، مرجع سابق، ص ١٨٣ – ١٨٤

(٣٧) مدحت باشا (١٨٢٢ – ١٨٨٤) سياسي عثماني وإصلاحي ذو توجه موالي للغرب، تولى مناصب عديدة منها الصدارة العظمى، كما تولى قبلها ولاية دمشق وولاية سالونيك.

(٣٨) الطنيجي: محطات من الإمارات، مرجع سابق، ص ١٨٠

(٣٩) رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: استراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤ في إطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٣٣ – ٢٣٤

(٤٠) الكابتن البريطاني أرنولد بورويس كيمبال، شغل منصب مقيم سياسي في الخليج العربي خلال الفترو من (١٨٥٢ – ١٨٦٥)، تتمحور مهمته في الحفاظ على درجات متفاوتة من السيطرة السياسية والاقتصادية لصالح بريطانيا على دول الخليج العربي والتي من بينها الإمارات المتصالحة .

(٤١) علي محمد راشد: الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ – ١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ط٣، ٢٠١٠،ص١٣٠

(٤٢) موظف بريطاني في حكومة بريطانيا في الهند زمن الاستعمار، وهو أبرز المؤرخين والجغرافيين الذين وصفوا منطقة الخليج العربي في بداية القرن العشرين، والدليل الذي أعده " دليل الخليج " هو في الأصل تقارير أعدها للحكومة البريطانية، حيث كان أحد موظفيها، والهدف هو توفير مرجع لموظفي المستعمرفي تعاملهم مع وجهاء منطقة الخليج.

(٤٣) ج. ج. لوريمر: دولة الإمارات العربية المتحدة في دليل الخليج،بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص١٣٣

(٤٤) محمد حسن العيدروس: الإمارات وسياسة الاتفاقيات البريطانية ١٨٢٠ – ١٨٥٣، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط١،٢٠٠٩، ص ٢٨٥

(٤٥) كلمة تعني الشخص المسؤول وصاحب الأمر والنهي في أي مكان.

(٤٦) مدينة ذات أصل عربي، توجد في جزيرة قشم الواقعة في الخليج العربي بالقرب من السواحل الإيرانية، وتعرف أيضا باسم باسعيدو.

(٤٧) محمد حسن العيدروس: الإمارات بين اتفاقية الحماية المانعة والسياسة العسكرية البريطانية في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩ ص ٥٤.

(٤٨) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧ – ١٨٤٠ م، دار الفكر العربي، القاهرة، انظر ص ٣٥٣

(٤٩) الصايغ: مرجع سابق، ص ١٦٥ – ١٦٤.

(٥٠) لوريمر: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٥١) لوريمر: المرجع نفسه، ١٦١ – ١٦٢.

(٥٢) محمد الفارس:الإمارات والخليج انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات،ط١، ٢٠١٢،ص٥٣

(٥٣) مقر الحكومة العثمانية، والمركز الإداري لها، ويقع في استانبول.

(٥٤) الطنيجي: محطات من الإمارات، مرجع سابق، ص٢٨.

(٥٥) نورة صقر الفلاحي: النظام القضائي في الساحل المتصالح من ١٨٩٠ – ١٩٧١، مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، دبي، ط١، ٢٠١٤، ص ١٧

(٥٦) شمسة حمد الظاهري: إمارات الساحل المتصالح ١٩٠٠ – ١٩٧١ رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية، الأرشيف الوطني، أبوظبي، ط١، ٢٠١٠، ص١٥

(٥٧) العيدروس: الإمارات وسياسة الاتفاقيات البريطانية، مرجع سابق، ص٥١.

(٥٨) العيدروس: المرجع نفسه،ص٥٧.

(٥٩) الفلاحي: مرجع سابق،ص١٧.

(٦٠) العابد: مرجع سابق، ص١٤

(٦١) عبدالله سليمان المغني: سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل (١٩٥٣ – ١٩٧١) مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٣

(٦٢) الوكيل الوطني تتمثل مهمته في مراقبة تنفيذ بنود اتفاقيات الحماية المبرمة بين السلطات البريطانية ومشيخات الخليج العربي، ومنها محاربة الرق والاتجار بالأسلحة، وكذلك قيامه بكتابة التقارير، والفصل في القضايا والمنازعات المحلية، ومن أشهر من شغل هذا المنصب في إمارات الساحل عبداللطيف السركال.

(٦٣) الجشعمي: مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٦٤) فائق حمدي طهوب: الحملة العثمانية على شرق الجزيرة العربية عام ١٨٧١ودورها في تشكيل القوى السياسية في المنطقة،الوثيقة،العدد٣٠،السنة الخامسة عشر، ١٩٩٦م، ص ٧٨.

(٦٥) خالد بن محمد مبارك القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، مكتبة النافذة، الجيزة، ط١ ٢٠١٣، ص ٢٣

(٦٦) الطنيجي: محطات من الإمارات، مرجع سابق، ص٣٠

(٦٧) الفلاحي: مرجع سابق،ص٢١.

(٦٨) الفلاحي: المرجع نفسه، ص٢٠.

(٦٩) عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨–١٩١٤م، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ط١، ٢٠٠٤، ص١٢٩

(٧٠) العابد: مرجع سابق، ص١٥٥.

(٧١) الفلاحي: مرجع سابق،ص٢٣–٢٤

(٧٢) خالد بن محمد القاسمي: دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرة قائد وإرادة شعب، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، ط١، ١٩٩٢، ص ٤٦ – ٤٧.

مـــلاحـق الـــدراسـة

ملحق رقم (١) خريطة إمارات الساحل المتصالح خلال القرن التاسع عشر والتي توضح الموقع الاستراتيجي لإمارات الساحل

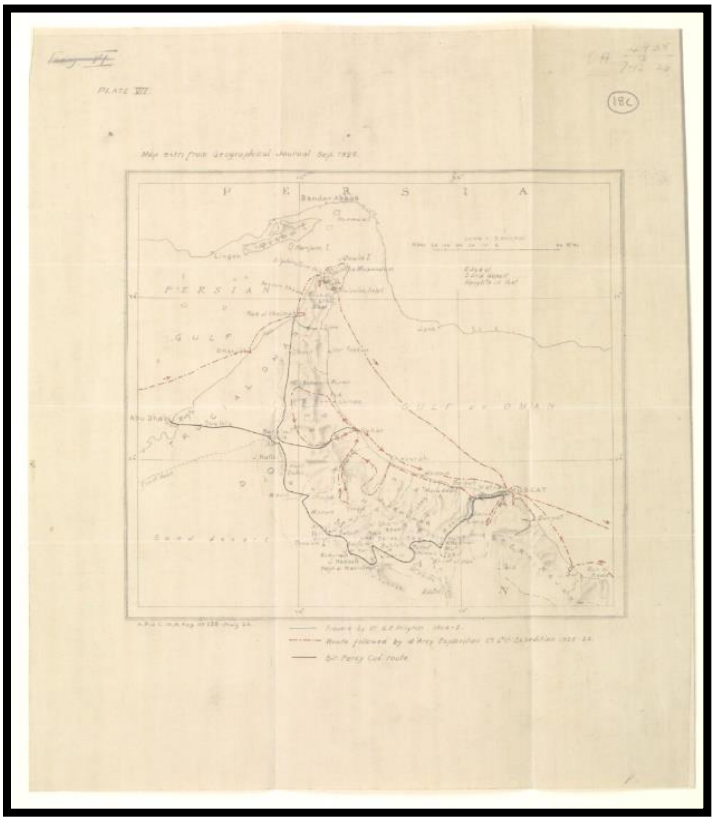

1853 L/P&S/10/606
Treaty of Perpetual Maritime Peace signed by the Trucial Chiefs through the mediation of the British Political Resident in the Gulf, 1853.

Source: British Library, UK

ملحق رقم (٢) معاهدة السلام البحري الدائم ١٨٥٣

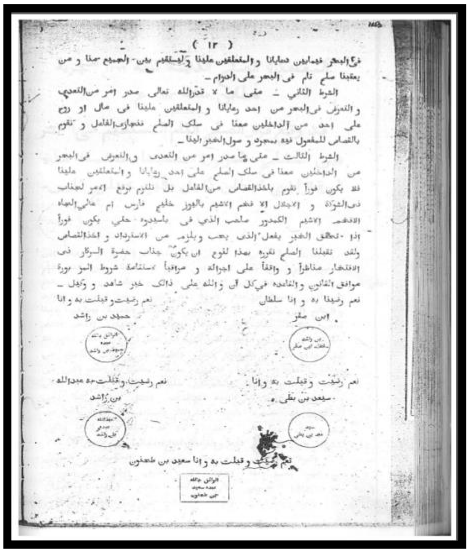

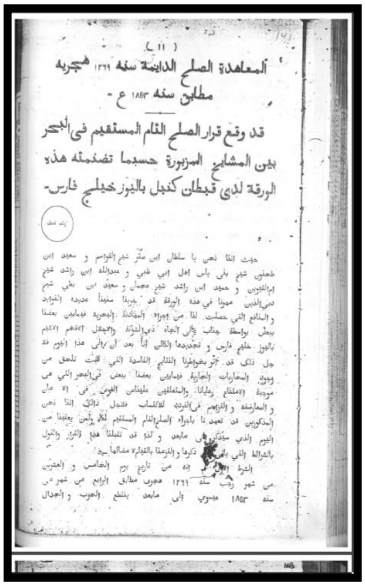

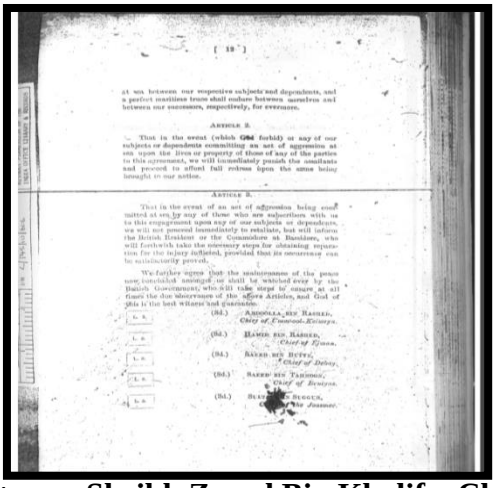

Exclusive Agreement between Sheikh Zayed Bin Khalifa, Chief of Abu Dhabi and the British Government, 5 March 1892.

Source: National Archives of India

ملحق رقم (٣) الاتفاقية المانعة ١٨٩٢ م
توقيع جميع إمارات الساحل المتصالح باستثناء إمارة الفجيرة .

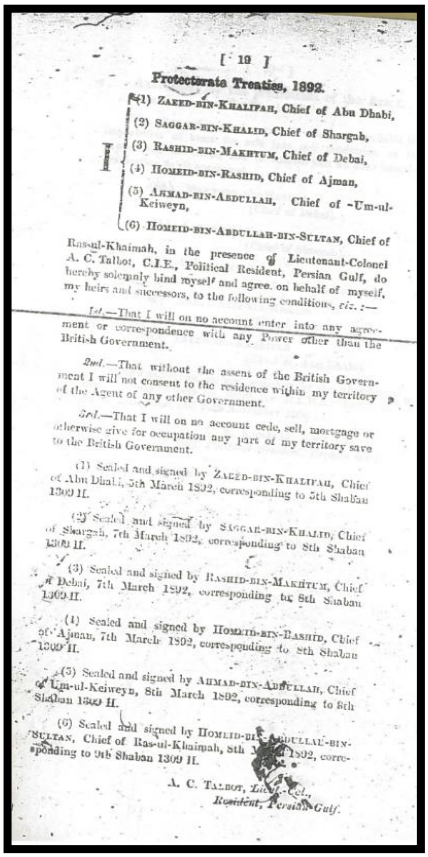

[10]

Protectorate Treaties, 1892.

(1) ZAEED-BIN-KHALIFAH, Chief of Abu Dhabi,
(2) SAGGAR-BIN-KHALID, Chief of Shargah,
(3) RASHID-BIN-MAKHTUM, Chief of Debai,
(4) HOMEID-BIN-RASHID, Chief of Ajman,
(5) AHMAD-BIN-ABDULLAH, Chief of Um-ul-Keiweyn,
(6) HOMEID-BIN-ABDULLAH-BIN-SULTAN, Chief of Ras-ul-Khaimah,

in the presence of Lieutenant-Colonel A. C. Talbot, C.I.E., Political Resident, Persian Gulf, do hereby solemnly bind myself and agree on behalf of myself, my heirs and successors, to the following conditions, *viz.* :—

1st.—That I will on no account enter into any agreement or correspondence with any Power other than the British Government.

2nd.—That without the assent of the British Government I will not consent to the residence within my territory of the Agent of any other Government.

3rd.—That I will on no account cede, sell, mortgage or otherwise give for occupation any part of my territory save to the British Government.

(1) Sealed and signed by ZAEED-BIN-KHALIFAH, Chief of Abu Dhabi, 5th March 1892, corresponding to 5th Shaban 1309 H.

(2) Sealed and signed by SAGGAR-BIN-KHALID, Chief of Shargah, 7th March 1892, corresponding to 8th Shaban 1309 H.

(3) Sealed and signed by RASHID-BIN-MAKHTUM, Chief of Debai, 7th March 1892, corresponding to 8th Shaban 1309 H.

(4) Sealed and signed by HOMEID-BIN-RASHID, Chief of Ajman, 7th March 1892, corresponding to 8th Shaban 1309 H.

(5) Sealed and signed by AHMAD-BIN-ABDULLAH, Chief of Um-ul-Keiweyn, 8th March 1892, corresponding to 8th Shaban 1309 H.

(6) Sealed and signed by HOMEID-BIN-ABDULLAH-BIN-SULTAN, Chief of Ras-ul-Khaimah, 8th March 1892, corresponding to 9th Shaban 1309 H.

A. C. TALBOT, Lieut.-Col.,
Resident, Persian Gulf.

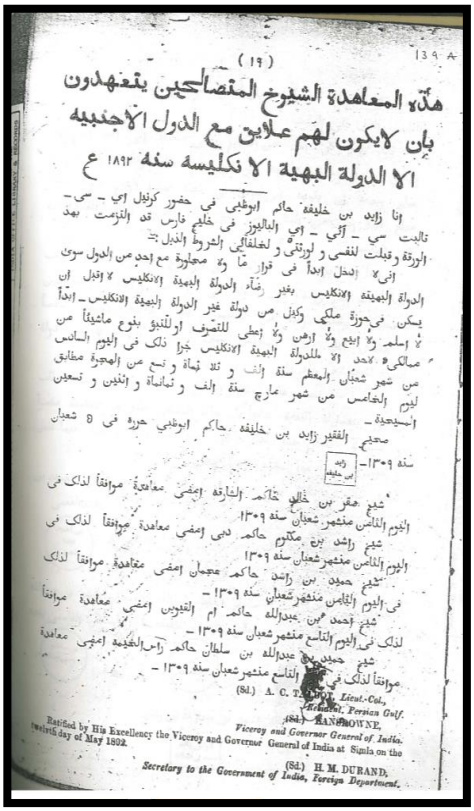

139 A

(١٩)

هذه المعاهدة الشيوخ المتصالحين يتعهدون
بان لايكون لهم علاين مع الدول الاجنبيه
الا الدولة البهية الانكليسه سنه ١٨٩٢ ع

انا زايد بن خليفه حاكم ابوظبي في حضور كرنيل اي - سي - تالبت سي - آي - اي المأليوز في خليج فارس قد التزمت بعد الورقة وقبلت لنفسي و لورثتي و لخلفائي الشروط الذيل :-

اني لا ادخل ابداً في قرار مّا ولا معاهدة مع احد من الدول سوى الدولة البهيئة الانكليس بغير رضاء الدولة البهية الانكليس لا اقبل ان يكن في حوزة ملكي وكيل من دولة غير الدولة البهية الانكليس - ابداً لا اسلم ولا ابيع ولا ارهن ولا اعطي للتصرف او للتنويع بنوع ماشيئاً من ممالكي لاحد الا للدولة البهية الانكليس خرا ذلك في اليوم السادس من شهر شعبان المعظم سنة الف و ثلا ثمانة و تسع من الهجرة مطابق ليوم الخامس من شهر مارچ سنة الف و ثمانماة و اثنين و تسعين المسيحية -

صحيح الفقير زايد بن خليفه حاكم ابوظبي حرره في ٥ شعبان سنه ١٣٠٩ -

شيخ صقر بن خالد حاكم الشارقه امضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم الثامن منشهر شعبان سنه ١٣٠٩

شيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي امضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم الثامن منشهر شعبان سنه ١٣٠٩

شيخ حميد بن راشد حاكم عجمان امضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم الثامن منشهر شعبان سنه ١٣٠٩ -

شيخ احمد بن عبدالله حاكم ام القيوين امضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم التاسع منشهر شعبان سنه ١٣٠٩ -

شيخ حميد بن عبدالله بن سلطان حاكم راس الخيمه امضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم التاسع منشهر شعبان سنه ١٣٠٩ -

(Sd.) A. C. TALBOT, Lieut.-Col.,
Resident, Persian Gulf.

(Sd.) HANBOWNE,
Viceroy and Governor General of India.

Ratified by His Excellency the Viceroy and Governor General of India at Simla on the twenty-fifth day of May 1892.

(Sd.) H. M. DURAND,
Secretary to the Government of India, Foreign Department.

R 15/1/191
Exclusive Agreement between the Ruler of Abu Dhabi and the British Government, dated 5th March 1892. Foreign Department Records: No. 481

ملحق رقم (٤)

.توقيع الاتفاقية المانعة مع الشيخ زايد بن خليفة الأول ١٨٩٢م

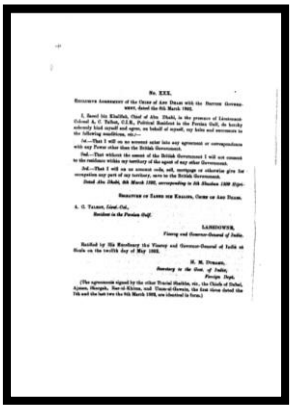

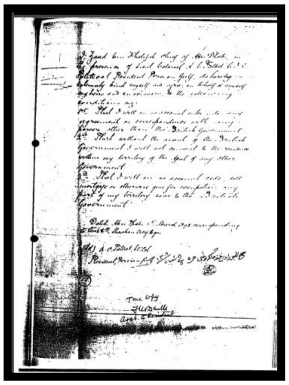

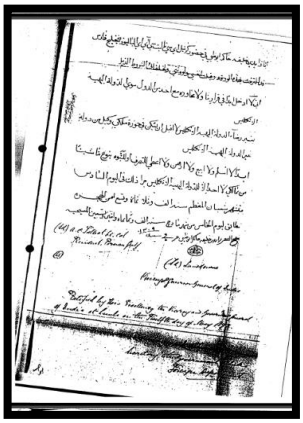

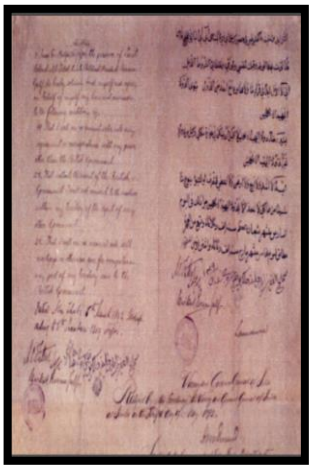

انا زايد بن خليفة حاكم ابو ظبي في حضور كرنيل اي سي تايت سي اي اي المقيم في خليج فارس قد التزمت بهذه الورقة وقبلت نفسي واورثتي ومخلفاتي الشروط التالي

الى لا ادخل ابدا في قرار ما ولا محاورة مع احد من الدول سوى الدولة البهية الانكليس

بغير رضا الدولة البهية الانكليس لا اقبل ان يسكن في حوزة ملكي وكيل من دولة غير الدولة البهية الانكليس

أبدا لا اسلم ولا ابيع ولا ارهن ولا اعطي للتصرف او(التبع) بنوع ما شيا من ممالكي لا احد الا للدولة البهية الانكليس جرا ذلك في اليوم السادس من شهر شعبان المعظم سنة الف وثلثمائة وتسع من الهجرة مطابق ليوم الخامس من شهر مارچ سنة الف وثمانماءة والثنين وتسعين المسيحية

زايد بن خليفة
حرر في شعبان
1309
مختار ابو ظبي

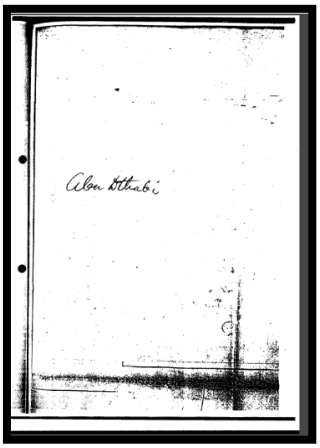

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

أ – الوثائق:

1853 L/P&S/10/606 Treaty of Perpetual Maritime Peace signed by the Trucial Chiefs through the mediation of the British Political Resident in the Gulf, 1853. Source: British Library, UK

Exclusive Agreement between Sheikh Zayed Bin Khalifa, Chief of Abu Dhabi and the British Government, 5 March 1892. Source: National Archives of India

Treaty of Perpetual Maritime Peace signed by the Trucial Chiefs through the mediation of the British Political Resident, 4th May 1853.

R 15/1/191 Exclusive Agreement between the Ruler of Abu Dhabi and the British Government, dated 5th March 1892. Foreign Department Records: No. 481

Further engagement entered into by Shaikh Sultan bin Saqr, Chief of Ras al Khaimah and Sharjah, with the British Government, for the more effectual suppression of the Slave Trade. 22nd May 1856.

ب – الكتب:

ج. ج لوريمر : دولة الإمارات العربية المتحدة في دليل الخليج، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٤

ثانياً: المراجع:

١ – أحمد محمد الشامسي: الصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر، مركز الدراسات والوثائق،

رأس الخيمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣ .

٢ – خالد بن محمد مبارك القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، مكتبة النافذة، الجيزة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣ .

٣ – ـــــــــــــــــــــــــــــــ: دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرة قائد وإرادة شعب، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، الطبعة الأولى، **١٩٩٢** .

، ٢٠١٦ سلطان بن محمد القاسمي: صراع القوى والتجارة في الخليج ١٦٢٠ – ١٨٠٠، منشورات القاسمي، الشارقة ٤ –

٥ – شمسة حمد الظاهري: إمارات الساحل المتصالح ١٩٠٠ – ١٩٧١ رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية،الأرشيف الوطني، أبوظبي، الطبعة الأولى، **٢٠١٠** .

١٩٨١ .عبدالرحمن سلطان: الصراع الدولي في الخليج العربي، دار الشباب للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٦ –

٧ – عبدالله سليمان المغني: سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل (١٩٥٣ – ١٩٧١) مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، **٢٠٠٩** .

٨ – عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (١٧٧٨ – ١٩١٤ م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م

٩ – علي محمد راشد: الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦ – ١٩٧١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠ .

١٠ – فاطمة الصايغ:الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي،العين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م

فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨١ .

١٢ – فيصل المندوس: الصراع بين القواسم والإنجليز في الخليج العربي ١٨٠٠ – ١٨٢٠، مكتبة الحرمين ط ١

١٣ – محمد حسن العيدروس: الإمارات بين اتفاقيات الحماية المانعة والسياسة العسكرية البريطانية في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ .

١٤ – ـــــــــــ: الإمارات وسياسة الاتفاقيات البريطانية ١٨٢٠ – ١٨٥٣، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩

١٥ – محمد الفارس: الإمارات والخليج انهيار اللؤلؤ وسنوات المعاناة في الثلاثينيات والأربعينيات،ط١، ٢٠١٢.

١٦ – ميخين فيكتور ليونوفيتش: حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ .

١٧ – نورة صقر الفلاحي: النظام القضائي في الساحل المتصالح من ١٨٩٠ – ١٩٧١، مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٤ .

١٨ – هدى محمد عبيد عثمان: التنافس الاستعماري بين بريطانيا و إيطاليا في منطقتي العالم العربي و شرق أفريقيا، الدار العربية للموسوعات،

بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ .

ثالثاً: الدوريات :

أحمد يونس الجشمعي وآخر: الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني ١٨٩٢ – ١٩٣٩، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠، ٢٠١٥.

أشرف صالح محمد سيد: التنافس البريطاني العثماني وأثره في الكيان القطري، مجلة ليوا، العدد الثامن، ٢٠١٢

خليفة سيف الطنيجي: النفوذ العثماني في إمارات الساحل المتصالح، مجلة تراث، العدد ٨٨، السنة الثامنة، ٢٠٠٦.

رأفت غنيمي الشيخ: التوجه العثماني نحو الخليج العربي من خلال محمد علي،مجلة الوثيقة، العدد ١٦،السنة الثامنة، ١٩٩٠.

عبدالرؤوف سنو : اتفاقات بريطانيا و معاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨\١٩١٦): فصول من الهيمنة و التفتت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٧٥، ١٩٩٨.

عمر محمد جعفر القرالة: دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام ١٩١٥، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد ٢، المجلد ١٢، ٢٠١٨.

فائق حمدي طهبوب: الحملة العثمانية على شرق الجزيرة العربية عام ١٨٧١ ودورها في تشكيل القوى السياسية في المنطقة، مجلة الوثيقة، العدد٣٠، السنة الخامسة عشر،١٩٩٦م.